



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 12 تشرين الثاني / نوفمبر 2024

إقالة غالانت وتوسيع ائتلاف حكومة نتنياهو:

التداعيات والتحديات

وحدة الدراسات السياسية

إقالة غالات وتوسيع ائتلاف حكومة نتيهاو: التدايعيات والتحديات

سلسلة: تقدير موقف

12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفق الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

4. خلفيات التوتر بين نتنياهو وغالانت
4. إقالة غالانت وتوسيع الائتلاف الحكومي
5. انعكاس إقالة غالانت على حكومة نتنياهو
6. أزمة مكتب نتنياهو
7. خاتمة

أقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، وزير الأمن يوأف غالانت، مستغلاً الانشغال الأميركي بالانتخابات الرئاسية، وذلك بعد فشل محاولات عديدة في التخلص منه، وضمّ حزب "اليمين الرسمي" إلى حكومته ومنح زعيمه، جدعون ساعر، منصب وزير الخارجية، بدلاً من إسرائيل كاتس الذي حلّ محلّ غالانت في وزارة الأمن. وبهذا، يكون نتنياهو قد تخلّص من أبرز خصومه في الليكود وعزّز، في الوقت نفسه، أغلبيته البرلمانية التي ارتفعت بانضمام ساعر إليها من 64 عضواً إلى 67 عضواً (من دون غالانت).

خلفيات التوتر بين نتنياهو وغالانت

بدأ التوتر يغلب على علاقة نتنياهو بوزير الأمن غالانت بعد مرور أشهر قليلة على تشكيل حكومته السادسة في كانون الأول/ ديسمبر 2022، وذلك على خلفية محاولات نتنياهو سنّ قوانين تتيح إزالة جميع الكوابح والتوازنات القائمة في المنظومة القانونية الإسرائيلية، على نحو يسمح للحكومة بهامش أكبر من الحرية في ممارسة سلطاتها. وقد عارض غالانت "الإصلاحات" القضائية في ذلك الوقت، ودعا علناً إلى إيقافها متسلحاً بالاحتجاجات الواسعة التي اندلعت ضدها؛ ما أدّى إلى إقالة نتنياهو إيّاه¹. لكنّ نتنياهو ما لبث أن تراجع عن قرار الإقالة بضغط من إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، التي كانت تجد في غالانت شريكاً مقبولاً مقارنةً بمتطرفي حكومة نتنياهو الذين رفضت التعامل معهم؛ مثل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش. ومنذ عملية "طوفان الأقصى" وشنّ إسرائيل حرب الإبادة على قطاع غزة، ازدادت علاقة نتنياهو بغالانت توتراً، ووصلت إلى حدّ القطيعة بعد أن صوّتت غالانت مع المعارضة لرفض تمديد إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. وقد تفاقمت خلافاتهما بشأن قضايا عديدة متعلقة بالحرب، اتخذ فيها غالانت مواقف تنسجم مع مواقف المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية وتتعارض مع مواقف نتنياهو. وبات واضحاً منذ عدّة أشهر أن نتنياهو كان ينتظر فرصة مناسبة لإقالة غالانت من منصب وزير الأمن.

إقالة غالانت وتوسيع الائتلاف الحكومي

منذ خروج حزب "المعسكر الرسمي" بزعامة بيني غانتس، في حزيران/ يونيو 2024، من حكومة الطوارئ، التي شكّلت لقيادة إسرائيل بعد عملية طوفان الأقصى وبدء الحرب على غزة، ضاعف نتنياهو جهوده لتعزيز أغلبيته البرلمانية. وفي أيلول/ سبتمبر 2024، بدأ مفاوضات لضمّ حزب اليمين الرسمي برئاسة ساعر، الذي يمتلك أربعة مقاعد في الكنيست، إلى الائتلاف الحكومي. وقد اشترط ساعر مقابل موافقته على دخول الائتلاف الحكومي تعيينه وزيراً للأمن². لكن شرّطه هذا وُوجه بمعارضة شديدة من المؤسسة العسكرية والرأي العام الإسرائيلي، ومن داخل حزب الليكود نفسه، لا سيما أنه لا يمتلك خبرة عسكرية، وهو ما أدّى إلى تنازله عن ذلك الشرط في مقابل دخوله الائتلاف الحكومي³. وفي 29 أيلول/ سبتمبر 2024، وفي إثر شنّ الجيش الإسرائيلي هجومه البري على جنوب لبنان، وافق على الانضمام إلى الحكومة من دون حقيبة وزارية، على أن يتمّ الاتفاق لاحقاً على شروط انضمام حزب اليمين الرسمي إلى الائتلاف الحكومي.

1 "تداعيات فشل نتنياهو في سنّ قوانين الخطة القضائية وأفاق الأزمة السياسية في إسرائيل"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29 آذار/ مارس 2023، شوهد في 2024/11/12، في: <https://acr.ps/1L9zPzv>

2 يوفال قرني وشيله فريد، "الاتصالات، والشرط-التخبط: نتنياهو لم يقرر بعد أن يعطي ساعر وزارة الأمن"، موقع واي نت، 2024/9/17، شوهد في 2024/11/12، في: <https://acr.ps/1L9zQdF>

3 يوفال قرني، "ساعر لنتنياهو: أتنازل عن منصب وزير الأمن"، موقع واي نت، 2024/9/21، شوهد في 2024/11/12، في: <https://acr.ps/1L9zQfu>

وفي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، وفي وقت كان فيه الرأي العام منشغلاً بالانتخابات الأميركية، أعلن نتنياهو عن إقالة وزير الأمن وتعيين وزير الخارجية كاتس خلفاً له، وعيّن ساعر وزيراً للخارجية⁴. وقد جاء هذا التعيين في سياق اتفاق لتوسيع الائتلاف الحكومي حصل فيه حزب اليمين الرسمي على وزيرين في الحكومة؛ هما ساعر وزئيف إلكين اللذان سيُشغلان أيضاً منصبين في الكابينة السياسي-الأمني. وقد جرى الاتفاق على أن يشغل إلكين منصب وزير في وزارة المالية، وأن يكون المسؤول عن إعادة إعمار منطقة شمال إسرائيل المحاذية للبنان ومنطقة غلاف قطاع غزة في جنوب إسرائيل. وجاء في اتفاق الائتلاف أيضاً أنه لا يجوز سنّ أيّ قانونٍ أساسٍ في الكنيست أو تعديله إلا باتفاق جميع رؤساء كتل الائتلاف الحكومي، وأن لحزب اليمين الرسمي حرية التصويت في القضايا المرتبطة بالمنظومة القضائية⁵.

برّر نتنياهو إقالة غالانت بفقدان الثقة بينهما وظهور خلافات بشأن الحرب على قطاع غزة، وإدلائه بتصريحات تتناقض مع قرارات الحكومة والكابينة السياسي، وبأنّ هذه التصريحات وصلت إلى الجمهور العام، ووصلت أيضاً إلى "الأعداء" الذين "فرحوا بها واستفادوا منها كثيراً"⁶. وأكد غالانت أن إقالته جاءت بسبب خلافه مع نتنياهو في ثلاث قضايا أساسية، هي: أولاً، معارضته سنّ القانون الذي يتيح للحريديم التهرب من الخدمة العسكرية. ثانياً، موقفه الملتزم بإعادة المحتجزين الإسرائيليين لدى حماس، وقناعته بإمكانية عقد صفقة لتبادل الأسرى، وهو أمرٌ يستدعي إنهاء الحرب. ثالثاً، مطالبته بإقامة لجنة تحقيق رسمية للتحقيق في الفشل والتقصير اللذين حصلّا في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023⁷.

انعكاس إقالة غالانت على حكومة نتنياهو

بإقالة غالانت، يكون نتنياهو قد حقّق مكاسب سياسية، أهمها ما يلي:

1. تعزيز ائتلافه الحكومي الذي بات يستند إلى 67 عضواً من مجموع أعضاء الكنيست (من دون غالانت، كما ذكرنا من قبل) البالغ عددهم 120 عضواً. ويبدو هذا الائتلاف الحكومي متماسكاً أيديولوجياً وسياسياً إلى حدّ بعيد. فجميع مكوناته الحزبية تنتمي إلى أحزاب اليمين المتطرف والفاشي. ومن المرجح أن يستمر في الحكم إلى حين إجراء انتخابات الكنيست في تشرين الأول/ أكتوبر 2026. ولعل المشكلة الأساسية التي تواجه هذا الائتلاف الحكومي هي مسألة تجنيد الحريديم؛ وهي المسألة التي كانت من بين أسباب إقالة غالانت من منصبه بسبب إصراره على تجنيدهم. وعلى الرغم من جدّية هذه المشكلة، فإنه من المرجح أن يجد حزب الليكود والأحزاب الحريدية حلاً لها؛ إذ من الصعب افتراض إقدام الأحزاب الحريدية وحزب الليكود على اتخاذ مواقف أو خطوات تؤدي إلى إسقاط الائتلاف الحكومي، بالنظر إلى أنّ إسقاط الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة في الزمن القريب سيؤدّيان، وفقاً لاستطلاعات الرأي العام المتكررة، إلى خسارة الائتلاف الحاكم.

2. بإقالة غالانت وتعيين كاتس خلفاً له في منصب وزير الأمن، لم يتخلص نتنياهو من خصمٍ لدود فحسب، بل إنه أحلّ محلّه كاتس المنسجم كلياً مع رؤيته ومواقفه أيضاً؛ سواء أكان ذلك فيما يخص صراع نتنياهو مع المؤسسة العسكرية والأمنية أم في مجمل سياساته. ومن المتوقع أيضاً أن يعزز تعيين كاتس وزيراً للأمن قوة نتنياهو في هذا الصراع، منذ تفجّر الخلاف بشأن الانقلاب القضائي وتفاقمه؛ بسبب

4 ميخائيل هاووزر [وآخرون]، "نتنياهو أقال وزير الأمن غالانت في ذروة الحرب الإقليمية، وعيّن إسرائيل كاتس في مكانه"، هآرتس، 2024/11/5.

5 ميخائيل هاووزر طوف، "إلكين سيكون وزير المالية، اليمين الرسمي سيمنح حرية التصويت في أمور القضاء"، هآرتس، 2024/11/6، شوهده في 2024/11/12، <https://acr.ps/1L9zPgB>

6 أمير إتنجر [وآخرون]، "هزة أرضية سياسية: نتنياهو أقال غالانت"، إسرائيل هيووم، 2024/11/5، شوهده في 2024/11/12، <https://acr.ps/1L9zPMB>

7 هاووزر [وآخرون].

الخلافاً على المسؤولية عن الفشل والتقصير في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 ومجمل قضايا الخلاف الأخرى المتعلقة بالحرب على قطاع غزة.

3. سيتمكن نتنياهو من إعادة بناء قيادة الجيش الإسرائيلي، من خلال الصلاحيات القانونية التي يتمتع بها كل من رئيس الحكومة ووزير الأمن في تعيين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي وكبار قادة الجيش بأذرع مختلفة⁸. ويشمل ذلك تعيين رئيس جديد لأركان الجيش الإسرائيلي، خلفاً لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي الحالي، هرتسي هليفي، الذي تنتهي مدة ولايته في كانون الثاني/ يناير 2026 (في إثر مرور ثلاث سنوات على تقلده منصبه)، ويحقّ حينئذٍ لوزير الأمن إنهاء خدمته وعدم تجديدها، كما تجري العادة، سنّة واحدة. هذا إذا لم يستقل هليفي في الأشهر القادمة، وهو أمر محتمل جداً كما صرّح هليفي نفسه بذلك أكثر من مرة، أو إذا لم يُقله نتنياهو.

4. من غير المستبعد أن يستأنف الائتلاف الحكومي محاولاته سنّ قوانين تسعى لإحداث انقلاب قضائي في إسرائيل. فثمة أغلبية في الكنيست تسمح بذلك، حتى إن عارضها حزب اليمين الرسمي بقيادة ساعر. وما قد يشجع نتنياهو وائتلافه الحكومي على الإقدام على سنّ بعض هذه القوانين هو انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة؛ وهو، بخلاف إدارة بايدن، قد عبّر عن تأييده لسنّها. ولكنه قد يفاجأ بأن حجم المعارضة لها في المجتمع الإسرائيلي ما زال كبيراً.

5. في إثر إقالة غالانت وانضمام حزب اليمين الرسمي المتطرف إلى الائتلاف الحكومي، أصبحت حكومة نتنياهو أكثر انسجاماً مع الخط السياسي الذي يقوده فيما يتعلق بحرب الإبادة على قطاع غزة، وخطط اليوم التالي للحرب، وقضية المحتجزين الإسرائيليين، والموقف من عقد صفقة تبادل أسرى بشأنهم.

وعلى الرغم من المكاسب التي حققها نتنياهو من خلال إقالته غالانت، فإنّ متاعب جديدة أخذت تبرز أمامه في الفترة الأخيرة، ومن أبرزها فضيحة التسريبات التي تورّط فيها مكتبه.

أزمة مكتب نتنياهو

كشفت وسائل إعلام إسرائيلية النقيب، في الفترة الأخيرة، عن وجود شبهات متعلقة بتورّط بعض موظفي مكتب رئيس الحكومة في قضايا جنائية من أجل مساعدة نتنياهو في صراعه مع المؤسسة العسكرية والأمنية⁹. وتتعلق القضية الأولى بمحاولة تغيير وثائق محاضر اجتماعات القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية، التي عُقدت في بداية الحرب على غزة، لتتناسب مع رواية نتنياهو قبل أن تطلّع عليها أيّ لجنة من لجان التحقيق. في حين تتعلق القضية الثانية بأنّ موظفين في مكتب رئيس الحكومة ابتزوا ضابط الاتصال في الجيش الإسرائيلي، من أجل تحصيل وثائق عسكرية سرّية ذات حساسية لمصلحة مكتب رئيس الحكومة نتنياهو؛ بنية استعمالها في الصراع الدائر بين نتنياهو والمؤسسة العسكرية والأمنية. أما القضية الثالثة، فتتعلق بتسريب ناطق سابق في مكتب رئيس الحكومة، يدعى إيلي فلديشتاين، معلومات استخباراتية مرتبطة بأمن الدولة، وهي ذات حساسية أيضاً، إلى وسائل إعلام أجنبية بعد التلاعب بها على نحو يعزز موقف نتنياهو ويبرزه من إفشال صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس. وقد اعتقلت المخابرات العامة الإسرائيلية فلديشتاين

8 بخصوص صلاحيات رئيس الحكومة ووزير الأمن في هذا الشأن، ينظر: محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 74 - 104.

9 يهوشوع برينر [وأخرون]، "الشبهات ضد مكتب رئيس الحكومة، ما العلاقة بين شبهة الابتزاز وادعاءات وجود تغيير في بروتوكولات؟ وهل اعتقل مشبهون؟"، هآرتس، 2024/11/9، شوهد في 2024/11/12، في: <https://acr.ps/1L9zPkQ>

وضابطين يعملان في القسم المسؤول عن المعلومات في شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي بشبهة سرقة وثائق فيها معلومات ذات حساسية وتسليمها لفلدشتاين¹⁰.

وأعطت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف ميّارا تفويضاً للسلطات الإسرائيلية المختصة بالتحقيق مع رئيس الحكومة نتنياهو، إذا اقتضت الضرورة ذلك، في قضية تسريب معلومات من مكتب رئيس الحكومة إلى وسائل الإعلام¹¹.

من غير المعروف حتى الوقت الراهن ما يمكن أن تُسفر عنه هذه التحقيقات في مكتب رئيس الحكومة، وإن كان من الممكن أن يجري التحقيق مع نتنياهو شخصياً، وإن كان ذلك يمكن أن يكون مؤثراً بالنسبة إليه، فضلاً عن درجة هذا التأثير في حال تحقّقه. وفي الوقت نفسه، تشير هذه الشبهات والتحقيقات في مكتب رئيس الحكومة إلى عمق الصراع واستمراره بين نتنياهو من ناحية، والمؤسسة العسكرية والأمنية من ناحية أخرى.

خاتمة

حقّق نتنياهو - من خلال إقالته غالانت وإحلال كاتس محلّه وتوسيعه الائتلاف الحكومي بضمّ حزب اليمين الرسمي المتطرف، بقيادة ساعر، إلى الائتلاف الحكومي - إنجازاً مهماً يعزز إمكانية استمرار ائتلافه الحكومي حتى موعد إجراء انتخابات الكنيست في تشرين الأول/أكتوبر 2026، ويجعله أكثر انسجاماً مع رؤيته وسياسته في مجمل القضايا؛ سواء أكان ذلك فيما يخص حرب الإبادة على قطاع غزة خصوصاً والقضية الفلسطينية عموماً، أم فيما يخص القضايا الخلافية في المجتمع الإسرائيلي التي تشمل المحتجزين الإسرائيليين، والانقلاب القضائي، والموقف من تشكيل لجنة تحقيق رسمية. ومن المتوقع أن يستمر نتنياهو في سياساته، في حال تماسك ائتلافه اليميني المتطرف وضعف المعارضة الإسرائيلية وانقسامها وعدم امتلاكها برنامجاً بديلاً، وكذلك في حال تسامح المجتمع الدولي مع سياساته، لا سيما الولايات المتحدة والدول العربية، وعدم اتخاذ خطوات فعلية لإنهاء حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد قطاع غزة.

10 عاموس هارثيل، "بعد إقالة غالانت، دخلت المؤسسة الأمنية حالة استعداد للامتصاص بأكثر من مفهوم واحد"، هآرتس، 2024/11/8، شوهد في 2024/11/12، في: <https://acr.ps/1L9zQch>

11 "المستشارة القضائية فوضت التحقيق في شبهات ضد رئيس الحكومة"، معاريف، الطبعة الورقية، 2024/11/8.